الاستدلال وأثره في توجيه التفكير النحوي والبلاغي

أ. خديجة كلاتمة
أستاذة مساعدة (ب)
جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي .

تمهيد:

تنطلق النظريات المعاصرة في التواصل اللساني من مبدأ معرفة كيف تتم عملية التواصل أكثر من معرفة ما يتم إيصاله ما يعني أنها تبحث في الآليات و التقنيات التي يتم بها تواصل الأفراد و صياغة الأقوال و تركيبها ، فهي إذن تهتم بكيفية اشتغال الذهن البشري في ترتيبه للأفكار و التعبير عنها .

ولا يمكن لأحد أن يشكك في أن التداولية هي المعرفة العميقة بمكونات عملية التخاطب و هي العالم المعرفي الذي يجمع بين عالمين العالم الواقعي أو الحقيقي و عالم اللغة لأنها تعمل على التجسيد المعرفي للعالم الواقعي، ولأن اللغة الطبيعية لا تستطيع تجسيد و ترميز جميع الأفكار و العالم الخارجي فهي في أغلب الأحيان تلجأ إلى الاستدلال و الاستنتاج و استحضار السياق انطلاقا من الأقوال لتفكيك شفرات الترميز للوصول إلى الفهم الصحيح للأشياء و الأفكار، فالذهن البشري يشتغل بآليتين تكمل الواحدة منهما ال

أخرى فالأولى تقوم بفك الترميز و الثانية تقوم على الاستدلال؛ لأن عملية التواصل الإنساني ترتكز على هاتين الثنائيتين أي استخدام السنن ثم اللجوء إلى الاستدلال و هو كلمة تشمل وجهين أساسيين : أما الوجه الأول فيشير إلى عمل العقل و بالتالي قيل إنه نشاط العقل الذي ينتقل وفقا لمبادئ معينة من حكم إلى آخر للوصول إلى نتيجة، أما الوجه الثاني فيشير إلى عبارات العقل القولية و بالتالي هو سلسلة مرتبة من الحدود تنتهي بنتيجة 2، وهذا المفهوم يبين صورة الاستدلال في اللغة .

و يرى "روبير بلانشي" أن هذين الأمرين متمايزان ؛ ذلك أنه عملية انتقال من الكلام النفساني إلى الكلام اللساني 1؛ مما يعني أن صورة الاستدلال عملية انتقال من نظام العقل إلى نظام الخطاب وهذا الأمر يبين العلاقة بين الاستدلال و اللغة؛ حيث لا يمكن أن نحلل العمليات الاستدلالية الذهنية إلا في شكلها وصورتها المنطوقة أو المكتوبة.

ونظرا لأهميته لجأت التداوليات المعرفية إلى هذه الآلية التي تسهم في الوصول إلى فهم التضمينات و المعاني الخفية الأخرى . فالتواصل إذن حسب المقاربة الاستدلالية يحدث بواسطة مؤشرات يقدمها القائل حتى يستطيع المستمع الاستدلال بها على مقاصد الأول انطلاقا من المقدمات التي تجعل العملية الاستدلالية تتسع لتشمل كل الإمكانيات التي يوفرها القول بدلالة كلماته و تركيبها وإيحاءاتها وما تثيره من رغبات و توقعات2.

و الاستدلال آلية تشتغل بها مختلف العلوم لإنتاج معارفها؛ في المنطق واللغة و الخطابات العادية وفي اللغات الصورية التي توظفها الرياضيات و الفيزياء، في التعليم و التواصل لأنها تعتمد على العمليات الاستدلالية للحصول على معارف جديدة ونتائج دقيقة ، ونظرا لتعدد المجلات التي تتوسل بالعمليات الاستدلالية تعددت مفاهيمها وتنوعت؛ فلم نجد بدّا من أن نصنّفها وفقا لهذه المجالات:

المفهوم المنطقي للاستدلال.

المفهوم التداولي والحجاجي للاستدلال.

1- المفهوم المنطقي للاستدلال:

قبل أن نعرض مفهوم الاستدلال المنطقي علينا البحث في "المنطق" logique باعتباره أكثر العلوم ارتباطا بالاستدلال، ولنحلل العلاقة التي تجمع بين هذين المفهومين ومعرفة الأسس المنطقية للعمليات الاستدلالية التي تتوسل بها الخطابات و النصوص بهدف الإقناع و التأثير في المتلقي.

والمنطق "علم" بدأت تتضح معالمه مع أرسطو الذي اعتبره آلة للعلوم النظرية تبحث في صور الفكر وفي الاستدلال3وفي صحيح العلم وفي فاسده وفي الحجج المفيدة للتصديقات4، فقد قيل إن المنطق هو«التميز بين الصدق و الكذب في الأقوال»5 والصدق

والكذب "أحكام" لا تتم إلا في قالب لغوي يسمى القضية proposition وهي « قول يثبت أمرا لأمر أو ينفيه عنه على سبيل احتمال صدقه وكذبه»6.

وبما أن المنطق يبحث في صور الفكر وأنّ فكرنا إنما يحصل حسب بعض القواعد المنظمة7 وجب أن يكون المنطق علماً يبحث في قوانين هذا الفكر و في عمليات انتقال الذهن من أمور حاصلة إلى أمور مستحصلة تأخذ صورة الانبناء؛ أي أنها تبني شيئا على شيء، وهذا هو التفكير السليم الذي يهدف إليه المنطق ، ومن المؤكد أن الأمور المستحصلة هي أمور مطلوبة حصولها، ثم الانتقال إليها عن طريق التسليم بالأمور الحاصلة8، وبهذا "فالمنطق" «علم يبحث في قوانين الانتقالات من أقوال مسلم بها إلى أقوال مطلوبة»9 ، و الأقوال المسلم بها و الحاصلة تسمى في المنطق "مقدمات"؛ لأنها قول « موجب شيئا لشيء أو سالب شيئا عن شيء»10، أما الأقوال المستحصلة المنتقل إليها هي نتيجة ذلك الانتقال، و النتيجة هي القضية التي « لا يمكن أن تكون كاذبة في حال صدق المقدمات»11 .

يرى "طه عبد الرحمن" أن ما تضمنه المنطق من معنى القول، والطلب، والانتقال؛ إنما جمعه نظّار المسلمين في معنى منطقي واحد وهو "اللزوم" ؛ لأنه يفيد معنى الانتقال، كما يفيد اللزوم دلالة الاقتضاء التي تتضمن معنى الطلب وبهذا أطلقوا على المنطق تسميات عديدة، كعلم الاستلزام، وعلم الاستنتاج، و علم الدليل12 الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر13، ويبحث فيه عن وجه الدليل وشروطه14، وقواعده التي ينتظم وفقها.

ولما كان مفهوم المنطق يتضمن معنى اللزوم فإنه يوافق معنى "الاستدلال"

هذه الآلية العقلية التي اعتمدت عليها العلوم من أجل التثبت من سلامة الأقوال وذلك بالربط بينها وبين نتائجها، ولأنه «عملية منطقية تنطلق من عدد معين من المعلومات المعروفة (المقدمات المنطقية) لتتولد منها نتيجة أو نتائج جديدة»15 وتكون بين هذه المعلومات أو الأقوال علاقات استدلالية تربط بين الصور المنطقية لعدد معين من الجمل16.

وبهذا يمكن القول بأن المنطق هو "علم الاستدلال" و القائم عليه17، لأنه عمل عقلي صرف يجعل المعرفة دليلا على معارف أخرى جديدة ؛ تدل على حركة العقل الانتقالية من أمر إلى أمر آخر بصفة متدرجة قصد الوصول إلى المطلوب العقلي ، فيكون الاستدلال بهذا سلسلة من النظرات المتعاقبة التي يحصل بعضها من بعض فيُكشَفُ المجهول استدلالا بالمعلوم بحثا عن حقائق أو إثبات لحقائق سابقة.18

والاستدلال المنطقي مرتبط بما يسمى بالسيلوجسموسsyllogismes الذي ترجم إلى كلمة "قياس"؛ وهو « استدلال يستنتج فيه من مقدم يجمع حدين بحد ثالث، تالي يجمع أحد هذين الحدين بالآخر»19ويلتزم بقواعد خاصة بالتركيب وبالاستغراق، أما قواعد التركيب فهي مشروطة بتوفر الحد الأكبر، و الحد الأصغر، و الحد الأوسط الذي يظهر في كل من المقدمتين ولا يظهر في النتيجة، أما قواعد الاستغراق أن يستغرق الحد الأوسط مرّة واحدة في المقدمتين، وألا يستغرق حد في النتيجة ما لم يكن مستغرقا في إحدى المقدمتين.

والمقدمتان الموجبتان تنتجان نتيجة موجبة، أما إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة كانت النتيجة كذلك، ولا إنتاج من مقدمتين سالبتين بل يكون على الأقل إحداهما موجبة، وفي حال ما إذا كانت قضايا القياس أقل من ثلاث، كان ذلك استدلالا مباشرا نتيجته غير محددة، وإذا كان أكثر من ذلك، عُدّ قياسا مركبا20،ولمعرفة كيفية جريان العمليات الاستدلالية عن طريق القياس نقدم المثال الآتي توضيحا لما سبق:

مقدمة (1) كل كمال في المخلوق هو من إرادة الخالق

مقدمة (2) القدرة على الفعل كمال في المخلوق

نتيجة القدرة على الفعل من إرادة الخالق

إن الإقرار بصدق القضية الأولى وصدق القضية الثانية يلزم الإقرار بحكم ثالث تضمنته القضية الثانية بعدما كانت في علاقة مع الأول، وهذا الحكم هو النتيجة21، هذه العناصر الثلاثة تشكل بنية الاستدلال22، أو صورته التي يتم الاعتماد عليها في بناء القضايا وترتيبها

حسب الكم و الكيف23، أما مضمون أو مادة الاستدلال فهي مضامين تلك الصور، ويترتب عنها لزوم قد يكون صحيحا أو فاسدا، من ناحية الصورة أو المادة نحو:

المثالالأول: كل إنسان ضاحك

وزيد إنسان

إذن زيد ضاحك

المثال الثاني: كل إنسان شاعر

وزيد إنسان

إذن زيد شاعر

إن اللزوم في المثال الثاني فاسد؛ ذلك أن الشعر صفة عارضة، ليست كالضحك في المثال الأول، فإذا لزم أن يكون كل إنسان ضاحكا، ليس بالضرورة أن يكون كل إنسان شاعرا24.

إلا أنه في الاستدلال المنطقي يتم التركيز أكثر على صور وأشكال الاستدلال وترتيب قضاياها على حساب مضمونها؛ حيث لا يهمه من مضمون الألفاظ و العبارات وما تحيل إليه25 سوى وظيفتها الإخبارية و الوصفية26اعتمادا على مقدمات مضبوطة أو مسلمات يكون عددها اثنين ونتيجة صادقة يقينية لا تتناقض مع مقدماتها، كما لا يهتم الاستدلال المنطقي بالسياقات و المقامات التي تحيط بالعمليات الاستدلالية والتي من أجلها أنشئ الخطاب؛ لأنه وببساطة خطاب صوري آلي مجرد27.

ولعلّ الدافع من توظيف المنطق الصوري و قواعده و قوانينه نابع من قرار جعل العلم المطلوب أكثر دقة وتماسكا في اختيار الاستدلالات الصحيحة. إلا أنه مع تقدم البحوث و الدراسات في اللغة و المنطق واتساع مجال استخدام المنطق كان من اللازم أن يطوّع المنطق وطبيعة العلوم المختلفة؛ لأن العلوم لا تتركب حسب ما يقتضيه المنطق الصوري؛ فالمفاهيم تتسع وتضيق و النتائج تتغير من حين لآخر؛ لذا كان من الواجب تكييف المنطق وضروب الاستدلال مع حالات التفكير في جميع الميادين28، ولأن البحث في ميدان اللغة و في مجال الخطاب الطبيعي يلزم الباحثين خلق أنساق منطقية تتوافق مع طبيعة اللغة

العادية وخصائصها29. دفعهم لاكتشاف حقل لغوي آخر وهو حقل الخطاب " التداولي الحجاجي" الذي يتميز بخصائص بنائية تواصلية تعتمد على الصور الاستدلالية الخاضعة لشروط القول، و المقام، والتلقي30. و في هذا الحقل بالذات صار للاستدلال مفهوما يختلف عن سابقه من نواح عديدة ندرجها فيما يأتي.

2- المفهوم التداولي والحجاجي للاستدلال:

إن مفهوم الاستدلال الذي يرتبط باللغة الطبيعية يختلف كثيرا عن استدلال اللغات الصورية المنطقية ؛ فبعدما كان الاستدلال يعتمد على الطرق اليقينية و المسلمات ويركز على صور و أشكال الاستدلالات وأبنيتها على حساب مضامينها، لم يعد كذلك في الخطاب الطبيعي؛ ذلك أن صورنة ظواهر اللغة الطبيعية لا يرفع عنها الغموض و الالتباس اللذين يميزان تعابيرها31 ؛ فقد يدل اللفظ الواحد على معان عديدة ، وإن دلّ على معنى معين لا يكون ذلك المعنى دقيقا32ولذلك تتعدد تأويلات الخطاب الطبيعي باختلاف مضامينه ومقامه ومقاصد المتخاطبين33.

إلا أن هذه الخصائص التي تميز اللغة الطبيعية عن اللغة الصورية لم تمنعها من استحضار آليات وأنساق منطقية من شأنها ضبط بنيتها34 وتنظيمها ومثل هذه الأنساق ترتبط بالتداوليات المنطقية و الحوارية و الحجاجية35. وبما أن الاستدلال أحد هذه الأنساق المنطقية التداولية التي تسهم في بناء النصوص و الخطابات الطبيعية، وأن قواعد التداول اللغوي تقتضي أن يسهم المخاطب مع المتكلم في إنتاج الخطاب ، وجب أن تكون عملية الاستدلال مشتركة بين المتكلم و المخاطب ، فقد يدخل المتكلم في الكلام بما ليس للمخاطب علم به ويقوم هو الآخر مستدلا بكلام الأول بتفسير و تأويل ذلك الخطاب وفقا للمعلومات المشتركة بينهما36.

وبهذا يمكن أن نعتبر أقوال المتكلم "مقدمات" اقتضت من المخاطب تفسيرا وتأويلا يسلتزم حكما معينا على ما تم تلفظ المتكلم به في التداوليات.وتسمى هذه العملية التي تمت بين المتكلم و المخاطب "بالاستلزام التخاطبي" Implicature، هذا المنوال الذي أسسه "غرايسGrice وقال بأنه يتولد عن طريق الاستدلال الخاضع لقواعد المحادثة37، «وهي

التي تقوم على إعطاء القدر الضروري من المعلومات ولكن دون زيادة. إن الشريك في التلفظ بالخطاب ينشئ دلالة بتصرفه في الاستدلالات السياقية و المنطقية و الاجتماعية اللسانية و الثقافية38».ومن قواعد المحادثة: قاعدة الكم: Maxime quantité التي تفرض على المتكلم التقيد بالعبارات و المعلومات المرتبطة بالمقام فلا يزيد عنها ولاينقص، كما نجد قاعدة العلاقة Maxime de relation و تكون الأقوال فيها ذات علاقة بأقوال المتكلم السابقة أو أقوال الآخرين، أما قاعدة "الكيف" Maxime de manieré فتركز على وضوح الكلام وترتيبه وصدقه دون غموض ولا التباس39.

وهذه القواعد تشكل عملية التخاطب الصحيحة بين المتحاورين وأي خلل أو خرق يقع على أحدها من قبل المتكلم وجب على الآخر أن يصرف كلام محاوره عن معناه الظاهري إلى معنى آخر خفي اقتضاه المقام. وهذا المعنى إنما كان عن طريق الاستدلال بالمعنى الظاهر على الخفي40.

وبهذا فعملية الاستدلال في منوال غرايسGrice تقع أساسا من جهة المخاطب الذي يقوم بتفكيك عناصر دالة متعددة41تعتبر مقدمات لكل ما أراد القائل تبليغه، ولتوضيح كيفية جريان عملية الاستدلال في المنوال الغرايسي نقدم المثال الآتي42:

يعرض زيد القهوة على عمرو، وإذا بعمرو يجيبه (القهوة تمنعني من النوم) وبهذا يكون عمرو قد اخترق قاعدة (العلاقة) و التي استلزمت من زيد إدراكه بأن (عمرو لا يرغب في القهوة)، لكن بعد قيامه بعملية الاستدلال الآتية:

1- ينبغي عليه أن ينهض غدا في الصباح باكرا
2- فعليه إذن الذهاب إلى فراشه باكرا و النوم باكرا
3- إذن فهو لا يرغب في القهوة.

كما كان لزيد أن يقوم بعملية استدلال أخرى تختلف عن سابقتها نحو:

1- يريد مشاهدة فيلم في ساعة متأخرة
2- لذا فهو يرغب في الذهاب إلى فراشه متأخرا و النوم متأخرا
3- إذن فهو يرغب في قهوة.

توضح هذه العمليات الاستدلالية أن الاستلزامات التخاطبية لغرايسGrice لا تتأسس على آليات الاستدلال البرهاني المنطقي؛ بل على أساس افتراضات مسبقة يتم إثباتها43 فتجعل من الخطاب الطبيعي قابلا للحوار و المناقشة44. وإذا كان الاستدلال أحد الأنساق المنطقية التداولية التي يبنى بها الخطاب الطبيعي ويتكاثر به؛ وكان الخطاب الطبيعي يتضمن عديدا من العلاقات الحجاجية التي تبنى وفق أنساق منطقية، وجب أن يكون الاستدلال أحد هذه الأنساق التي يعتمدها الخطاب الحجاجي، ذلك أنه إنجاز تسلسلات استنتاجية، داخل الخطاب، أي متواليات من الأقوال و الجمل بعضها بمثابة الحجج، وبعضها الآخر بمثابة .

45»النتائج التي تستنتج منه

ومثال ذلك قول جرير46:

فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَا كَعْبًا بَلَغْتَ وَلَا كِلَابَا

نتيجة حجة فالحجة استلزمت نتيجة؛ لأنها خاضعة لمنطق اللغة، ويمكن الحصول على صيغ عديدة من خلال استخدام روابط حجاجية مختلفة نحو47:

- إذا كنت من نمير فغض الطرف (شرط واستلزام)
  1- غض الطرف؛ لأنك من نمير (تفسير)
  2- أنت من نمير، إذن غض الطرف (استنتاج)
  3- بما أنك من نمير؛ فغض الطرف (تبرير)

ولعّل اعتماد الحجاج على التقنيات الاستدلالية إنما كان هدفه "الإقناع"، وهو استراتيجية تعتمدها الخطابات لإحداث تغيرات في الأفكار أو توجيهها أو لتحقيق أغراض تداولية أخرى، ويبنى "الإقناع" عادة على« اقتراحات سابقة بشأن عناصر السياق خصوصا المرسل إليه، و الخطابات السابقة، و الخطابات المتوقعة48»؛ لأنه أحيانا قد لا يتوصل إلى الغرض الأصلي من القول الذي يخرج عن معناه الحقيقي فتتسع قوته اللزومية إلى حد يعجز المتلقي على الإحاطة به، وكل هذا من أجل إدراك المقاصد الحقيقية للمخاطب49.

ومن مميزات وخصائص الاستدلال الحجاجي احتواؤه على مقدمات لا يشترط التصريح بها كاملة، كما لا يمكن صياغتها وفق نموذج علمي صارم، وهي مقدمات ظنية افتراضية قابلة للمناقشة50،و نتائجها بعيدة عن اليقين (ظنية).

وإذا كانت اللغات الصورية تهتم بشكل وصور الاستدلال، فالحجاج يجمع بين الصور الاستدلالية ومضامينها، وقد تكون للحجة الواحدة نتائج عديدة51، كما أن المحاجج قد ينطلق من مقدمة واحدة ليبني بها استدلاله على عكس الاستدلال المنطقي الذي يتطلب مقدمتين.

وبهذا يمكن أن نخلص إلى مفهوم الاستدلال التداولي والحجاجي الذي تعتمده الخطابات و النصوص؛ إذ هو استدلال طبيعي يبنى على مقدمات افتراضية هي من صنع المتكلم أو المحاجج مراعيا فيها المقامات وأحوال المتخاطبين و هو عملية مشتركة بين المتكلم والمخاطب ، كما أن نتائجه ليست يقينية.

3-وظائف الاستدلال:

للاستدلال وظائف أهمها إثبات صدق القضايا لأنه توجد بعض القضايا التي لا يتم التعرف إليها إلا بصورة غير مباشرة وذلك بفضل العلاقات المنطقية التي تربطها ببعض القضايا التي سبق ثبوت صدقها،52 وقد يقوم الاستدلال بوظيفة أخرى كإثبات كذب قضية ما أو ما يسمى بالتفنيد وهي طريقة يكثر استعمالها في البرهنة الجدلية53 إضافة إلى هاتين الوظيفتين يقوم الاستدلال بنشاط اكتشافي لمعارف جديدة54.

4- الاستدلال في التفكير النحوي والبلاغي :

إن ما وصلنا من مؤلفات وشروح ومختصرات تعالج قضايا النحو العربي وأصوله، وتظهر الخلافات التي دارت فيها، تجعلنا نكتشف مسيرة النحاة العلمية والعملية التي أنشأت صرح هذا التراث النحوي الضخم، فبعدما رست الفروع على قواعد ثابتة نتيجة الجهد الاستقرائي الذي قام به النحاة، وبعدما صنفت هذه القواعد في أبواب دعت الحاجة إلى وضع أصول لهذه القواعد بغية تثبيتها وإثبات القواعد النحوية التي وقع الخلاف فيها.

ويعتبر "ابن جني"(ت 392 هـ) كما تشير بعض المصادر أول من فكر في وضع أصول

للنحو العربي بعدما رأى أن علماء الفقه وضعوا للفقه أصولا، كما أن علماء الكلام وضعوا للعقائد أصولا، ويشير "ابن جني" في كتابه الخصائص أنه لم يتعرض لهذا العمل أحد من الذين سبقوه على مذهب أصول الكلام و الفقه55، وهذا اعتراف منه على أن أصول النحو عمل استمدّ منهجه واصطلاحاته، وقواعده من عمل الأصوليين وسار على نهجهم وطريقتهم في استنباط الأحكام وتقعيد القواعد، ولم يبلغ هذا العمل الذي قام به " ابن جني" حد العلم إلا مع "أبي البركات الأنباري"(ت 577 هـ)؛ حيث وضع لهذا العلم أسسا وقواعد ومنهجا كسائر العلوم.

ويُعرف علم أصول النحو بأنه: «أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة و التعليل، و الارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل56»

وأدلة النحـو هي القـرآن الكـريم، وتسـمى بالأدلة النقليـة، و القيـاس و الإجـماع، واستصحاب الحال وهي أدلة عقلية، و الدليل ما يرشد إلى مطلوب، وقيل: معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في العادة اضطرارا، وبما أن هذه الأدلة مطلوبة من قبل النحاة لإثبات القواعد النحوية، فإن عملهم يرتكز على طلب هذا الدليل، وهذا ما يسمى "بالاستدلال" وهوطلب الدليل كما أن الاستفهام طلب الفهم والاستعلام طلب العلم، وقيل الاستدلال بمعنى الدليل57.

وآليات الاستدلال التي استعان بها النحاة في إثباتهم لقواعدهم لا تختلف كثيرا عن آليات الأصوليين، لأنها في الأصل مستمدة منها، وعلى الرغم من كثرتها إلا أن النحاة فضلوا التمسك ببعضها، كالاستدلال بالتقسيم؛ ويسمى بالسبر و التقسيم، وهو اصطلاح فقهي وهو «حصر الأوصاف في الأصل المقيس عليه وإلغاء بعضها، ليتعين بعضها58».ويستخدم السبر و التقسيم إما في النفي و الإبطال أو في الإثبات،

/ الاستدلال بالقياس النحوي و المنطقي:

3-1/ الاستدلال بالقياس النحوي: وهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كأن يقال: قيس اسم الفاعل الوصف على الفعل المضارع لما بينهما من شبه فأخذ حكمه في

العمل، وقيست الصفة المشبهة على اسم الفاعل الوصف لما بينهما من شبه فأخذت حكمه في العمل كذلك، ويمكن أن نصوغ هذا القياس رياضيا فنقول:

(فرع) اسم الفاعل (فرع) الصفة المشبهة

إعمال اسم الفاعل ——————— = إعمال الصفة المشبهة

(أصل) الفعل المضارع (أصل) اسم الفاعل

وهذا النوع من القياس يسمى القياس على الأحكام

3-2/ الاستدلال بالقياس المنطقي: وظّف النحاة أيضا طريقة المناطقة في الاستدلال على القضايا النحوية وهي الانطلاق من مقدمات معلومة وصولا إلى نتائج جديد كانت مجهولة ومثالنا في هذا: قول "ابن الأنباري" في باب ما الكلم؟: «فإن قيل لِمَ سمّي الاسم اسماً؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب البصريون إلى أنه سمي اسما لوجهين: أحدهما: أنه سما على مسمّاه، وعلا على ما تحته في معناه، فسميّ اسما لذلك. و الوجه الثاني: أنّ هذه الأقسام الثلاثة لها ثلاث مراتب: فمنها ما يخبر به ويخبر عنه، وهو الاسم، نحو: زيد قائم. ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه، وهو الفعل ومنها ما لا يخبر به ولا يخبرعنه وهو الحرف، نحو: هل وبل وما أشبه ذلك.فلمّا كان الاسم يخبر به ويخبر عنه والفعل يخبر به ولا يخبر عنه، فقد سما الاسم على الفعل و الحرف، أي ارتفع. و الأصل فيه: سِمْوٌ، إلا أنهم حذفوا الواو من آخره، وعوّضوا الهمزة في أوله، فصار اسمًا، ووزنه إفعٌ؛ لأنه قد حذف منه لامه التي هي الواو في سِمْو59».بنى"ابن الأنباري" استدلاله في هذه المسألة على معارف سابقة هي مقدمات مثلتها أراء النحاة، ليخلص إلى حكم جديد فيها فقوله: (ولمّا كان الاسم يخبر به ويخبر عنه) مقدمة أولى وقوله: (والفعل يخبر به ولا يخبر عنه) مقدمة ثانية، وقوله: (فقد سما الاسم على الفعل و الحرف، أي ارتفع) نتيجة .

إن القياس النحوي فكرة مرتبطة بالقول و التفكير الطبيعيين وأداة من أدوات المنطق الطبيعي الذي لا يهتم بشكل وصور وأدوات الأقيسة الصورية60، كما أنه قياس يعتمد على استقراء الجزئيات وإلحاق أمر بأمر آخر لوجه من الشبه يجمعهما، على عكس القياس

المنطقي الذي ينطلق من الكليات لاستخلاص الجزئيات، ويعتمد على نمط واحد في التعبير كالجملة الاسمية الخبرية61.

الاستدلال في التفكير البلاغي:

إذا كان الاستدلال في التفكير الأصولي والتفكير النحوي مرتبط أكثر بعمل إجرائي منهجي فائدته إنتاج الأحكام و القواعد وإثباتها، وكانت وسيلتهم في ذلك اللغة الطبيعية وقوانينها؛ فإنّ الأمر يختلف في التفكير البلاغي؛ إذ البلاغة تبحث في القول الطبيعي في حد ذاته وما يتضمنه من عمليات استدلالية تربط بين أقوال المتخاطبين؛ أي أن الاستدلال في البلاغة إجراء يتم داخل النظام اللغوي وله علاقة مباشرة بأجزاء القول ونظمه، بينما استدلال الأصوليين و النحويين إجراء خارجي في أغلبه، كما أن البلاغيين استعانوا بالآليات الاستدلالية الأصولية و النحوية في بناء خطاباتهم وإنتاج معارفهم، ونقل مضامينها.

و تنطلق البلاغة من مسلمة مفادها أن المعنى يحصل بمطابقة الكلام لمقتضى الحال، وإذا كان الكلام كل ما يتلفظ به المتكلم لبلوغ غاية معينة، وكان مقتضى الحال هو جملة الاعتبارات التي اقتضت صياغة الكلام على صورة تركيبية معينة، كان موضوع البلاغة تحليل ما يشتغل عليه القول من اعتبارات مقامية62، هذا يعني أن الكلام لا ينفصل عن المقام، وكلما تغير المقام اقتضى ذلك تغييرا في موضوع الكلام وطريقته وأسلوبه فقولك مثلا في (زيد منطلق، وزيد المنطلق، و المنطلق زيد) أنها عبارات ذات صياغة مختلفة لمعنى واحد، أمر غير سليم؛ لأن الأغراض تختلف والفائدة كذلك؛ فعبارة (زيد منطلق) تدل على أن الكلام مع من لم يعلم أن الانطلاق كان لا من زيد ولا من عمرو، أما عبارة (زيد المنطلق)، فالكلام هنا مع من علم أن الانطلاق كان إما من زيد وإما من عمرو و المخاطِب يعلم أنه كان من زيد63، أما عبارة (المنطلق زيد) فالمقصود إنسان ينطلق من بعيد ولم يثبت زيد أم عمرو فقيل إن المنطلق زيد64.

والعلاقة التي تجمع بين الكلام ومقتضى الحال تسمى"لزوما"، فما يوجد في قول معين من خصائص دلالية وتركيبية إنما كان ذلك «دليلا على افتراضات مقامية تخاطبية استوجبت

أن تكون البنية اللفظية المعنوية على هذه الصورة أو تلك65»؛ أي أننا نستدل بالمقام على معرفة خصائص الكلام؛ و لأن الاستدلال «طلب معرفة الشيء من جهة غيره».66

وهذا ما نجده في كتب البلاغيين القدامى؛ في تفسيراتهم وفي تقديراتهم للكلام إذ ينطلقون من معنيين اثنين أحدهما يقتضي حصول الآخر، والمعنى الأول يسمى "حقيقة" أو أصل الوضع، أما الثاني فيسمى "مجازا"، لأن إدراك معاني الألفاظ والعبارات في أصل وضعها يكشف ضروب الانزياح و العدول عنها والانتقال بها إلى أغراض أخرى.

الاستدلال بالمعنى على المعنى:

لقد أثيرت هذه المسألة في كثير من كتب البلاغة، ولكن الجرجاني كان أكثرهم تفصيلا وتحليلا لها حين عرض لنا قضية "معنى المعنى"؛ أي الاستدلال بالمعنى على المعنى وهي مسألة عالج فيها ضروب وأشكال المعاني من استعارة وكناية ومجاز وتشبيه، باعتبارها تقوم على عملية الاستدلال ويتم فيها الانتقال من معنى ظاهر إلى معنى آخر ضمني، وفي هذا يقول الجرجاني« الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلا بالخروج على الحقيقة فقلت خرج زيد و بالانطلاق عن عمرو فقلت: عمرو منطلق: وعلى هذا القياس وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ولكن يدلّك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة ثم نجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة و التمثيل67».

يتبين من نص الجرجاني في معالجته لمفهوم "المعنى"و "ومعنى المعنى" أنه قد أدرك ضربين من الدلالة؛ الأولى دلالة وضعية مباشرة غرضها الإخبار و الإفادة في أمرها على سبيل الحقيقة، ودلالة ثانية هي دلالة عقلية لا تدرك إلا بانتقال الذهن من الدلالة المباشرة للفظ إلى دلالة مجازية تفيد الغرض المطلوب.

وتعتبر عملية الانتقال من أمر معروف إلى أمر آخر مجهول عملية استدلالية كان يدرك الجرجاني حقيقتها، حيث نجده في نص من نصوصه يصرّح بها فيقول:« في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره ثم

يعقل السامع من المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثابتا هو غرضك68».ولتوضيح عملية الاستدلال التي نص عليها الجرجاني نورد الأمثلة الآتية:

1/-كثير رماد القدر مضياف/ الكرم

لازم

يستلزم ملزوم

دلالة ظاهرة دلالة غير ظاهرة

يستلزم

يستلزم

/-امرأة نؤوم الضحى مترفة لها من يخدمها

لازم ملزوم

دلالة ظاهرة دلالة غير ظاهرة

يستلزم

وإن جئنا إلى تحليل بنية هذين النموذجين وجدناها تتركب من مشبه، ومشبه به، ووجه شبه يجمع بينهما وهذه العناصر تطابق عناصر القياس الأصولي و النحوي، وهي الأصل في مقابل المشبه به، والفرع في مقابل المشبه و العلّة الجامعة في مقابل وجه الشبه، ويشترك النحو و البلاغة في القياس على أصل المواضعة اللغوية بينما الأصوليون يقيسون على النص الشرعي وفي هذه المسألة يذهب "طه عبد الرحمن " إلى القول إنّ العلاقة المجازية هي العلاقة الاستعارية، أي التعالق بين المعنى الحقيقي و المعنى الباطني لوجه جامع بينهما وهي نفسها العلاقة التي تحدد قياس التمثيل في البحث الأصولي لأنها تقوم على المشابهة.

وفي الأخير بعد البحث و التقصي عن طبيعة "الاستدلال" كآلية لإنتاج المعرفة وبناء الخطاب اتضح لنا أنه منهج أو طريقة يسلكها العقل السليم لبناء معارفه و نقلها في قالب يخضع لقواعد وقوانين تضمن تبليغ فحوى تلك المعارف وتحقيق الفائدة " ولأنه آلية وظفت لإنتاج المعارف في اللغة الطبيعية أكسبه هذا الأمر صفات عديدة فقد أصبح ينعت بـ "الاستدلال التداولي"، بما أنه يراعي مقامات الكلام وأحوال المتخاطبين ويكسر قواعد الأقيسة المنطقية وقوانينها، كما ينعت "بالاستدلال الحجاجي" بما أنه يسعى إلى التأثير و الإقناع.

الهوامـــش و المراجـــع

1روبير بلانشي: الاستدلال، ترجمة :محمود اليعقوبي ،دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، (دط) ،(دت)،ص 3.

2 المرجع نفسه ،43

3ينظر، حسن بشير صالح: علاقة المنطق باللغة عند فلاسفة المسلمين، دار الوفاء، الإسكندرية، ط/2000،1م،

ص 44

4ينظر، ابن خلدون، المقدمة، ص 474

5طه عبد الرحمن: اللسان أو الميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط/1، 1998م،

ص 86.

6محمود يعقوبي: دروس المنطق الصوري، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط/1، 1999م،ص 65

7ينظر، المرجع نفسه، ص 4

8ينظر، طه عبد الرحمن: اللسان و الميزان، ص 86

9المرجع نفسه، ص 87

10محمد مرسلي: منطق المحمولات، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط/1، 2004م، ص 10

11الكسندرا غيتما نوفا: علم المنطق، دار التقدم، موسكو، 1989م، ص 176

12ينظر، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص 88

13الشريف الجرجاني: التعريفات، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط/1، 1425هـ-1426، 2005م، ص 76

14الغزالي: إحياء علوم الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/1، 1423 هـ-2002م، مج/1، ص 39

15آن روبول، جاك موشلار: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، دار
الطليعة، بيروت، لبنان، ط/1، 2003 م، ص 62

16ينظر، طه عبد الرحمن: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء،المغرب،بيروت
لبنان، ط/2، 2006م، ص36

17ينظر، طائع الحداوي: سيميائيات التأويل (الإنتاج ومنطق الدلائل)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب،
بيروت، لبنان، ط/1، 2006م، ص 157

18ينظر، محمود يعقوبي: دروس المنطق الصوري، ص 114

19المرجع نفسه، ص 123

20ينظر، ماهر عبد القادر محمد: المنطق ومناهج البحث، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان،(دط)، 1405هـ-1985م،
ص (77، 78، 79)

21ينظر، محمود يعقوبي: دروس المنطق الصوري، 115.

22ينظر، الكسندرا غيتما نوفا: علم المنطق، ص 174

23ينظر، محمود يعقوبي: دروس المنطق الصوري، 117

24ينظر،، محمود يعقوبي: دروس المنطق الصوري ، ص 118

25ينظر، حسان الباهي، اللغة و المنطق (بحث في المفارقات)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، دار الأمان،

الرباط، ط/1، 2000م، ص 138
26ينظر، حسان الباهي: الحوار ومنهجية التفكير النقدي ، إفريقيا الشرق، المغرب، 2004م، ص 72
27ينظر، حسان الباهي: اللغة و المنطق، ص (140، 141).
28ينظر، بناصر البعزاتي الاستدلال والبناء (بحث في الخصائص العقلية العلمية)،دار الأمان،الرباط،المركز
الثقافي،،الدار البيضاء ،المملكة المغربية ،ط/1، 1999م،ص81
29ينظر حسان الباهي:الحوار و منهجية التفكير النقدي،ص72
30ينظر،محمد سالم محمد الأمين الطلبة، الحجاج في البلاغة المعاصرة (بحث في بلاغة النقد المعاصر)، دار الكتاب
الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، ط/2008،1م، ص 176
31ينظر، حسان الباهي :اللغة والمنطق،72
32ينظر، طه عبد الرحمن: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص 99.
33ينظر، حسان الباهي: الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص 72
34ينظر، حسان الباهي: الحوار ومنهجية التفكير النقدي ، ص 97
35ينظر، المرجع نفسه، ص 73
36ينظر الأزهري ريحاني: النحو العربي و المنطق الأرسطي(دراسة حفرية تداولية)، اتحاد الكتاب الجزائريين،
الجزائر، (د ط)، 2005 م، ص 101.
37ينظر، آن روبول، جاك موشلار: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص 62
38ينظر، فيليب بلانشيه: التداولية من أوستين إلى غوفمان، تر: صابر حباشة، دار الحوار، سورية، ط/1، 2007م،
ص144

39ينظر، صلاح إسماعيل: نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، الدار المصرية السعودية، القاهرة، (دط)، 2005م،
ص87
40ينظر طه عبد الرحمن: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص104،
41ينظر، فليب بلانشيه: التداولية من أوستين إلى غوفمان،ص153
42ينظر، آن روبول ،جاك موشلار :التداولية اليوم علم جديد للتواصل،ص64
43ينظر، آن روبول ،جاك موشلار :التداولية اليوم علم جديد للتواصل ،ص63
44ينظر ،روبير مارتان:مدخل لفهم اللسانيات(ايبستيمولوجيا أولية لمجال علمي)،تر:عبد القادر المهيري ، مراجعة :
الطيب البكوش ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروتلبنان،ط/1،(دت)، ص 53
45أبوبكر العزاوي: "سلطة الكلام وقوة الكلمات"، المناهل، العدد 62،63، 2001م، منشورات وزارة الثقافة المغربية،
ص142
46جرير: الديوان، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، (دط)، 1406 هـ-1986م،ص 63.
47ينظر، أبوبكر العزاوي:سلطة الكلام وقوة الكلمات، ص 243
48عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب (مقاربة لغوية تداولية)، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت،
لبنان ، ط/1، 2004م، ، ص 444
49ينظر، حسان الباهي: الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص 51
50ينظر، حبيب اعراب:" الحجاج و الاستدلال الحجاجي"، عالم الفكر، العدد1، المجلد 30، 2001م،الكتاب، الكويت،
ص 97
51ينظر، حسان الباهي: الحوار ومنهجية التفكير النقدي، ص 102

52ينظر ، روبير بلانشي، الاستدلال ، ص 61
53ينظر ، المرجع نفسه،ص 64
54ينظر ، المرجع نفسه،ص 64
55 ينظر، ابن جني: الخصائص، المكتبة التوفيقية، تح:عبد الحكيم بن محمد، ج/1، ص 17
56 لمع الأدلة في أصول النحو،ص80.نقلا عن محمد سالم صالح: أصول النحو (دراسة في فكر الأنباري)، دار السلام، القاهرة، ط/1، 1427هـ -2006م، ص147
57 محمد سالم صالح: أصول النحو (دراسة في فكر الأنبا ري) ،ص 147
58لمرجع نفسه، ص400.
59 ابن الأنباري: أسرار العربية، ص 273
60 ينظر، محمد سالم صالح: أصول النحو، ص 130
61 ينظر، المرجع نفسه، ص 128.
62 ينظر، شكري المبخوت: الاستدلال البلاغي، دار المعرفة، تونس، (دط)،(دت)، ص25
63 نظر، الجرجاني: دلائل الإعجاز في علم المعاني، تعليق محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط/2، (دت)، ص 126
64 ينظر، المصدر نفسه، ص 132
65 شكري المبخوت: الاستدلال البلاغي، ص 25
66 أبو هلال العسكري: الفروق، تقديم وضبط أحمد سليم الحمصي، جروس برس، طرابلس، لبنان، ط/1، 1415هـ-1994مص 79.
67 لدلائل، ص 177
68 المصدر نفسه ،ص ن